دراسة تحليلية لانعكاسات الازمة المالية الاوروبية 2010 على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي

أ.حمو زروقي امال د. مداح عراييي الحاج
جامعة الشلف

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الانعكاسات التي خلفتها الازمة المالية الاوروبية على صادرات الجزائر، وفي هذا الإطار نسعى إلى تقديم تحليل لأداء الصادرات الجزائرية في الفترة من 2006 الى 2015 نحو الاتحاد الاوروبي والذي يعتبر المتعامل الرئيسي مع الجزائر خاصة في اطار الشراكة الاورو- جزائرية، وسيتم ذلك من خلال تتبع اداء صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي وتفسير الانخفاض أو الارتفاع المسجل لهذه الصادرات خلال فترة الدراسة وان كان ذلك نتيجة هذه الازمة.

الكلمات الدالة: الازمة المالية ،الازمة المالية الاوروبية ، الديون السيادية الاوروبية ، صادرات الجزائر، الاتحاد الاوروبي

Abstract : This study aims to highlight the repercussions caused by the financial crisis, the European Algeria's exports, and in this context we seek to provide an analysis of the performance of the Algerian exports in the period 2006 to 2015 towards the European Union, which is the main trader with Algeria, especially in the framework of the partnership Euro Algerian and that by tracking the performance of Algeria's exports to the European Union and the interpretation of the recorded rise or decline of these exports during the study period and that was a result of the crisis.

Keywords : financial crisis, European financial crisis, European sovereign debt, Algeria's exports, the European Union

مقدمة:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم تجارب التكامل الاقتصادي اذ يشكل اكبر كتلة اقتصادية عالمية ، ولكون التجربة الأوروبية في التكامل هي الاهم والانجح لقدرتها على فرض نفسها و احتلالها موقعا متميزا بين جميع تجارب التكامل الاقتصادي فقد أصبحت تجربة يحتذى بها .

وظل الاتحاد الأوروبي يمثل أكثر تجارب التكامل الإقليمي نجاحا على مستوى العالم، الى ان تفجرت الأزمة المالية العالمية التي كانت بدايتها في الولايات المتحدة الامريكية عام 2008 حيث اخذت هذه الاخيرة سنوات لكي تتخلص منها، و لكن هذه الازمة انتقلت إلى أوروبا الامر الذي خلق ازمة اخرى على مستوى دول الاتحاد الاوروبي سميت بأزمة الديون السيادية و التي بدأت في اليونان، و وبالرغم من أن اليونان دولة صغيرة ذات اقتصاد ليس بقوة اقتصادات باقي دول منطقة الأورو إلا أنهم حاولوا ولا زالوا يعملون بجهد من اجل حلها لكون اليونان جزءا من الاتحاد الاوروبي وبالتالي انهيارها سوف يؤثر على باقي الدول المنضمة، وهذه الأزمة لا يتوقف تأثيرها فقط على دول أوروبا ولكن تأثيرها يمكن ان يمتد لباقي دول العالم التي من بينها الجزائر باعتبارها الشريك التجاري الاول لها.

و بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى انعكاس الازمة المالية الاوروبية 2010 على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي؟

و تندرج ضمن الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الازمات المالية وما انواعها ؟
- ما المقصود بأزمة الديون السيادية الاوروبية وما أسباب حدوثها ؟

دراسة تحليلية لانعكاسات الازمة المالية الاوروبية 2010 على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي

- ما واقع الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي اثناء الازمة المالية الاوروبية 2010؟

• فرضيات الدراسة: و للإجابة على هذه التساؤلات وضعت الفرضيات التالية:

- كل تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة ما يعتبر ازمة مالية .
- تعتبر الازمة المالية العالمية 2008 السبب الرئيسي لحدوث الازمة المالية الاوروبية 2010.
- انخفض حجم الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي نتيجة ازمة الديون السيادية التي يعاني منها هذا الاخير.

• محاور الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة تم تناول هذا الموضوع عبر ثلاثة محاور:

- المحور الأول: الازمات المالية، مفهومها ،انواعها
- المحور الثاني: مفاهيم ومرتكزات اساسية حول أزمة الديون السيادية الاوروبية.
- المحور الثالث: انعكاسات ازمة الديون السيادية الاوروبية على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي .

• أهداف الدراسة: تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الإطار المفاهيمي للازمات المالية وتوضيح مصطلح الديون السيادية .
- تقديم صورة مختصرة لأزمة الديون السيادية التي تعاني حاليا منها دول الاتحاد الاوروبي.
- دراسة وتحليل تطور الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي في خضم الازمة التي يتخبط فيها.
- معرفة مدى مساهمة الازمة المالية الاوروبية في التأثير على حجم صادرات الجزائر المتجهة للاتحاد الاوروبي .
- تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد الجزائر في تفادي الانعكاسات السلبية للازمات المالية العالمية.

• منهج الدراسة: قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات المذكورة و الوصول إلى الأهداف المرجوة، استعملنا المنهج الاستنباطي من خلال آداة الوصف.

المحور الأول: الازمات المالية ،مفهومها ،انواعها

تعددت تعاريف الازمة المالية بحسب تعدد انواعها وعليه يمكن ذكر بعض التعاريف و الانواع التي جاء بها بعض الباحثين في الازمة المالية و ذلك كما يلي:

أولا: مفهوم الازمة المالية:

- عرفت على أنها "اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره الى القطاعات الاخرى ،أو هي حالة عصبية مفزعة مؤلمة تضغط على الاعصاب وتشل الفكر وتحجب الرؤيا ، تتضارب فيها عوامل متعارضة وتتداعى فيها الاحداث وتتلاحق وتتشابك فيها الاسباب بالنتائج وتتداخل الخيوط ويخشى من فقد السيطرة على الموقف وتداعياته و آثاره و نتائجه.[1]

- كما عرفت على أنها " التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من ابرز سيماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية".[2]

- كما يمكن القول ان الازمة المالية هي موقف صعب يتعرض له اقتصاد دولة أو اقتصاد مجموعة دول، وهذا الموقف يؤدي الى تهديد كبير لهذا الاقتصاد وقطاعاته ومحاوره و مضامينه الاساسية، وغالبا يأتي هذا التهديد بصورة مفاجأة رغم البوادر و الانذارات المبكرة التي تتوقعه، وهذه المفاجأة في تفجر الازمة تؤدي الى حدودية وضيق الوقت المتاح للتعامل مع الازمة

ومعالجتها ومواجهتها بكفاءة وفاعلية قبل استفحالها، حيث أن أي ازمة مالية تتطلب تدخلا سريعا من صناع القرار لإنقاذ الاقتصاد ومؤسساته من تهديدات هذه الازمة .[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الازمة المالية هي انهيار مفاجئ في الاسواق المالية ، يتبعه تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم و انهيار في عدد من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاخرى، وهذا الامر يجعل اقتصاد دولة أو اقتصاد مجموعة دول في موقف صعب، وهذا الموقف يؤدي الى تهديد كبير لهذا الاقتصاد وقطاعاته، ويتسم هذا التهديد بالمفاجأة وعدم التوقع من قبل صانع القرار، مما يؤدي الى حدودية وضيق الوقت المتاح للتعامل مع الازمة ومعالجتها ومواجهتها بكفاءة وفاعلية قبل استفحالها، لان الازمة المالية تتطلب التدخل السريع لصناع القرار لإنقاذ الاقتصاد ومؤسساته من أخطار هذه الازمة.

ثانيا: أنواع الازمات المالية :

يوجد عدة انواع من الازمات المالية تختلف عن بعضها البعض هي كالتالي :

1. الازمات المصرفية :تحدث عندما يتعرض المصرف الى طلب مرتفع و مفاجئ من المودعين لسحب ودائعهم، فمن المعروف أن المصرف يستخدم جزءا كبيرا من هذه الودائع في عمليات الاقراض و مزاولة الأنشطة الاقتصادية التي يحتاجها، ويحتفظ بنسبة محددة لتلبية طلبات السحب اليومية العادية، ويتعرض المصرف الى ازمة مصرفية حقيقية عندما يكون الارتفاع المفاجئ في طلب سحب الودائع يتجاوز النسبة المعتادة في السحب فتقع الأزمة حيث تكون في صورة أزمة سيولة وعندما تشتد هذه الازمة فإنها تنتقل من مصرف الى مصرف الى ان تصبح ازمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة من الدول.[4]

2. أزمات العملة و أسعار الصرف: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر غلى قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الازمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات.[5]

3. ازمة الديون: تحدث هذه الازمات في حالتين : حالة ما إذا توقف المقترضون عن سداد القروض التي عليهم للبنوك ،أو في حالة ما إذا اعتقدت البنوك أن التوقف عن السداد من الامور الممكنة الحدوث، وفي هذه الحالة تمتنع البنوك عن تقديم قروض جديدة، وتقوم بعملية تصفية للقروض القائمة.[6]

وتحدث ايضا ازمة ديون تسمى أزمة الدين الخارجي عند وجود أحد البلدان في موقف يعجز معه عن الوفاء بخدمة دينه الخارجي سواء للكيانات السيادية أو الخاصة. [7]

4. أزمات أسواق المال : تحدث العديد من الازمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الاصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الاصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الاصل على توليد الدخل.[8]

5. ازمة النظام المالي العالمي : وهي الازمة التي يكون مصدرها القطاع المالي الدولي وتنشأ لأسباب خارجية دولية وليست محلية ويتباين مدى تأثير هذه الازمة وفقا لعدة معايير منها درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة وارتفاع درجة التكامل المالي مع المؤسسات المالية الدولية و الترابط المشترك مع الاسواق المالية الدولية .[9]

المحور الثاني: مفاهيم ومرتكزات اساسية حول أزمة الديون السيادية الاوروبية.

دراسة تحليلية لانعكاسات الازمة المالية الاوروبية 2010 على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي

شكلت أزمة الديون السيادية الأوروبية محور اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين لكونها من أكثر المشكلات أهمية التي يواجهها الاقتصاد العالمي، فهي لا تشكل فقط تهديدا لاستقرار أوروبا وإنما لآفاق نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة .

وعليه سنتعرض في هذا المحور لمفهوم ازمة الديون السيادية وكذا سنتطرق لهذه الازمة في الاتحـــاد الاوروبي و أســـباب حدوثها و الاجراءات المتبعة في مواجهتها.

اولا : مفهوم ازمة الديون السيادية

قبل ان نعرف ازمة الديون السيادية نتطرق اولا لتعريف مصطلح الديون السيادية واسباب نشوء هذا الدين وذلك كمـــا يلي:

1. تعريف الديون السيادية :

هي الديون التي تترتب على الحكومات ذات السيادة، وتكون هذه الديون في صورة سندات موجهة للمســـتثمرين مـــن خارج الدولة بعملة اجنبية غالبا ما تكون الدولار او الاورو، اما الديون التي يتم اصدارها بالعملة المحلية للدولة وتكـــون موجهة للمستثمرين المحليين فتسمى بالديون الحكومية .

ونظرا لعدم امكانية اجبار الحكومات على سداد اية ديون تخلفت عن دفعها فانه يتم اللجوء الى سبل أخرى لمعالجة هـــذا الامر مثل اعادة الجدولة الالزامية لهذه الديون او معدلات الفائدة،[10] ويبقى الضمان الوحيد لحمايـــة حقـــوق الـــدائنين للحكومات هو المخاطر التي تتهدد هذه الأخيرة بفقدان المصداقية والاستجابة للمعايير الدولية للحصول على قـــروض، وهي مرتبطة أساسا بتنقيط دائنية الدولة، ويؤدي بلوغها مستوى متدنيا إلى احتمال عجز الحكومة المعنية بالموضوع عن الاستدانة مستقبلا.[11]

2. اسباب نشوء الديون السيادية:

تستدين الحكومة بإصدار سندات بعملات اجنبية الى عدة اسباب اهمها :

- تمويل الاحتياجات المؤقتة في عجز الموازنة عندما تكون الإيرادات الفعلية أقل من النفقات المتوقعة.
- ارتفاع معدل التضخم في الداخل مما يجعل من عملية الاقتراض بالعملة المحلية مسألة مكلفة للدولة، نظـــرا لارتفـــاع معدلات الفائدة الاسمية على السندات التي تصدر بالعملة المحلية، بينما تكون عملية الاقتراض بالعملات الأجنبية أرخص نسبيا، أو عندما تواجه الدولة عدم استقرار في معدل صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية، فتميل في هذه الحالـــة إلى تفضيل إصدار سنداتها بعملات أجنبية مستقرة نسبيا في القيمة.[12]
- تغطية النفقات العامة، والذي يعد سبباً رئيساً للتوجه نحو هذا الخيار، خاصة في أوقات ارتفاع معـــدلات البطالـــة والركود الاقتصادي. وعادة يرتفع حجم الدين العام في حالات الطوارئ مثل الحروب والكوارث الطبيعية والأزمـــات المالية، عندما لا تصلح وسائل أخرى مثل رفع الضرائب في مواكبة احتياجات الحكومة لمواجهة الحالات الاستثنائية.[13]
- حاجتها لتمويل مشروعات تنموية يرتفع المكون الأجنبي فيها (مثل الآلات والمعدات التي سيتم استيرادها من الخارج.

3. تعريف ازمة الديون السيادية :

يقصد بأزمة الديون السيادية فشل الحكومة في ان تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تـــدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي،[14] .بمعنى اخر هي عجز الحكومة على الوفـــاء بديونها السيادية لدائنيها عند حلول آجال الاستحقاق .

ثانيا: ازمة الديون السيادية في اوروبا

دراسة تحليلية لانعكاسات الازمة المالية الاوروبية 2010 على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي

يعيش الاتحاد الاوروبي في الآونة الاخيرة ازمة مالية حادة سميت بأزمة الديون السيادية الاوروبية وذلك نتيجة ارتفاع حجم الديون السيادية في بعض الدول الاوروبية وعجز هذه الاخيرة على تسديد هذه الديون لدائنيها، حيث ظهرت في أواخر عام 2009 الملامح الاولى لهذه الازمة بعدم قدرة اليونان على تسديد التزاماتها اتجاه دائنيها.

إن جذور المشكلة تعود إلى سنوات سابقة حيث كان الأداء الاقتصادي لليونان سيء قبل انضمامها إلى منطقة اليورو فكانت دائماً تعاني من مشكلة المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي والرفاهية لمواطنيها، وأيضاً السيطرة على النفقات العامة والسيطرة على زيادة الديون وبعضويتها في منطقة اليورو شجع هذا الأمر اليونان على المزيد من الاقتراض خاصة من الدول الأوروبية الأخرى وبالتالي أصبح على اليونان ديون عالية جدا بحيث أصبح من الصعب عليها أن تسددها.[15]

وفي يوم 2010/06/23 طلبت الحكومة اليونانية رسميا من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي تفعيل خطة إنقاذ تتضمن قروضا لمساعدة اليونان حتى تتجنب الإفلاس والتخلف عن سداد الديون، وقد ارتفعت معدلات الفائدة على السندات اليونانية كما ارتفع التأمين على هذه السندات ضد التخلف عن السداد، فارتفع كل ذلك إلى معدلات عالية نتيجة مخاوف المستثمرين من "عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها، مع ارتفاع معدل عجز الموازنة وتصاعد حجم الدين العام بالإضافة إلى ضعف النمو في الاقتصاد اليوناني"،[16] وازدادت حدة هذه الازمة في سنة 2010 وبداية 2011 حيث مست كل من ايطاليا والبرتغال و اسبانيا و ايرلندا، وعليه اصبحت هذه الازمة هاجسا يؤرق الاتحاد الاوروبي ككل ،وعليه يمكن اسناد اسباب هذه الازمة الى ما يلي :

1. عدم التزام بعض دول منطقة اليورو بمعايير ما ستريخت: من احد اسباب وقوع الازمات المالية و تضعضع مركز الاورو عالميا ،و اسوا ما هو موجود في الاتحاد الاوروبي منذ قيامه هو عدم الالتزام بالبنود الرئيسية التي وردت في معاهدة ماستريخت وتم التوقيع عليها و التي تنص على ان لا يكون العجز في ميزانية الدولة المشاركة في الاتحاد اكثر من نسبة 3 بالمئة من الناتج القومي الاجمالي و ان لا تتعدى مديونية الدولة العضو في الاتحاد اكثر من 60 بالمئة من الناتج القومي الاجمالي لها ،[17] ومن بين هذه الدول التي لم تلتزم بمعاهدة ماستريخت اليونان والتي كشفت الحكومة اليونانية في 4 نوفمبر 2004 انها خفضت العجز في الميزانية من نسبة 14 بالمئة الى 3 بالمئة للفترة بين 1992 – 1999.

2. الازمة المالية العالمية 2008: عند ظهور الازمة المالية العالمية في عام 2008 ،اتفقت دول مجموعة العشرين على مواجهة تلك الازمة بخطط انقاذ متعددة بلغت قيمتها الاجمالية تريليونات من الدولارات اضافة الى خطط التوسع في الانفاق الحكومي التي مكنت الدول من ضخ اموال جديدة في اقتصادياتها و اسواقها المالية ،ولكن تنفيذ هذه الخطط لم يأت ذلك من احتياطات كانت تحتفظ بها الدول في خزائنها بل اتى من خلال الاقتراض وهذا الامر أسهم بدوره في تكوين "فقاعة" بلغت الآن مستويات خطيرة، وما زاد الطين بلة أن هذه الدول تعاني في السنوات الأخيرة عجوزات في الموازنة مما يزيد من الشكوك حول قدرتها على سداد ديونها أو خدمة ديونها في المدى الطويل أو حتى القصير، وكنتيجة طبيعية لتكون هذه الفقاعة ظهرت في 2010 أزمة الديون السيادية في أوروبا.[18]

3. سوء استخدام النظام الرأسمالي على مر عقود من الزمن وكذلك عدم وجود ضوابط و قيود و رقابة على عملية الاقراض و الاقتراض المفرط ،سواء كان على الفرد أو الشركات او الدول .

4. عدم وجود وزارة مالية اوروبية مشتركة : ان الدول التي يطلق عليها بدول الخاصرة الضعيفة في منطقة الاورو (اليونان و ايرلندا و اسبانيا و البرتغال و ايطاليا) غير مؤهلة لان تكون في اتحاد عملة موحدة بدون ان يكون لها وزارة مالية مشتركة لها القدرة على طبع كتل نقدية وضخها في الاسواق وهذا ما يحدث مع الولايات المتحدة الامريكية عند وقوع

الازمات المالية حيث تقوم الدولة بطباعة مليارات الدولارات وضخها وذلك من اجل تخفيف تداعيات الازمات المالية وهذا ما لا تستطيع دول منطقة الاورو القيام به لأنه لا يوجد لديهم وزارة مالية مشتركة .[19]

ثالثا : الاجراءات الا وروبية لمواجهة الازمة:

لقد اتخذ الاتحاد الاوروبي عدة اجراءات للخروج من تلك الأزمة ومن بين هذه الاجراءات ما يلي:

1. سياسة التقشف: تتخذ الدول محل الأزمة اجراءات تقشفية، وخاصة بعد حصولها على الدعم من صندوق النقد الدولي، وسيتطلب ذلك منها اتخاذ إجراءات هامة وضرورية، تتمثل في زيادة حجم الضرائب وخفض الإنفاق العام، مع ضرورة توخي الحذر لما سيتبع تلك الإجراءات من آثار انكماشية على مستويات الطلب الكلي، فضلا عن ضرورة التعامل بحذر مع تعقد الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول في ظل الأزمة، هذا وتعتبر الخصخصة من أهم السياسات الواجب اتخاذها، خاصة بالنسبة لاعتبارات الحصول على القيمة الحقيقية لهذه الأصول التي يمكن أن تتأثر بفعل ضغوط الدين السيادي.[20]

2. اعادة رسملة البنوك : خلال الربع الاخير من العام 2011 أقر الاتحاد الاوروبي خطة خاصة بإعادة رسملة البنوك لتكون قادرة على التصدي لازمة الديون السيادية التي عانت منها مجموعة من الدول الاوروبية ،وقد تم اتخاذ قرار يلزم البنوك الاوروبية الكبرى بزيادة رأسمالها لتكون قادرة على استيعاب الازمات المالية و الاقتصادية المحتملة بدرجة عالية من الكفاءة و الفاعلية.[21]

3. تقديم مساعدات مالية لدول ازمة الديون السيادية في الاتحاد الاوروبي : قام الاتحاد الاوروبي بعمليات انقاذ من خلال توفير الاموال لكل من اليونان و ايرلندا والبرتغال .

4. انشاء صندوق آلية الاستقرار الاوروبي من اجل تجنب اخطار الازمات المالية مستقبلا:

تعتبر آلية الاستقرار الأوروبية أداة الإنقاذ المستقبلية لمنطقة اليورو، ويشكل دخولها حيز التنفيذ، المرتبط بقرار من المحكمة الدستورية الألمانية، نقطة محورية لمستقبل الاتحاد النقدي.[22]

ولقد تم اطلاق اعمال آلية الاستقرار الاوروبي يوم 08 اكتوبر 2012 ، بقدرة مالية تصل إلى 700 مليار اورو (913 مليار دولار)، ورأسمال ثابت بقيمة 80 مليار اورو، وتعمل هذه الالية على مساعدة الدول الأعضاء المتعثرة ماليا في مواجهة أزماتها المالية.

5. تعزيز الحوكمة الاقتصادية المشتركة : لمعالجة عيوب الحوكمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي و التي ظهرت في ازمة الديون اليونانية، حدد فريق العمل المؤلف من وزراء مالية الاتحاد الأوروبي اربع اولويات في اول اجتماع له وهي وضع قواعد اكثر صرامة للميزانية، وتضييق الاختلافات في القدرة التنافسية بين الدول الاعضاء ، وفرض مزيد من تنسيق السياسات الاقتصادية ، ووضع آلية دائمة لحل الازمات.[23]

المحور الثالث: انعكاسات ازمة الديون السيادية الاوروبية على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي .

سنتناول في هذا المحور تحليل أداء الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي قبل و بعد الازمة ، في محاولة لتفسير أسباب تقدم أو تراجع هذا الأداء، حيث سيتم اولا التعرف على واقع الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي ثم نقوم بتحليل تطور الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد قبل وبعد ازمة الديون السيادية .

أولا: واقع الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي

دراسة تحليلية لانعكاسات الازمة المالية الاوروبية 2010 على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي

1. العلاقات التجارية الجزائرية الاوروبية من خلال الصادرات

يرتبط الاتحاد الاوروبي[24] والجزائر من خلال اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية الموقعة في عام 2002 والتي دخلت حيز النفاذ في عام 2005 ،وذلك من أجل تنويع وتوسيع العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي و سيتم التحرير تدريجيا وعلى أساس المعاملة بالمثل ،كما أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الرئيسي للجزائر، و أكبر سوق لصادراتها .

وضمن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الجزء الخاص بالتصدير تم ذكر قواعد المنشأ لمعرفة ما إذا كان المنتج للتصدير لديه هوية جزائرية ام لا ، حيث ان المنتجات الجزائرية فقط التي تدخل ضمن الاتفاقية.

2. الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي

بالاعتماد على الجدول ادناه يمكن معرفة اهم المواد الجزائرية المصدرة الى الاتحاد الاوروبي لفترة حدوث الازمة المالية الاوروبية وذلك كما يلي :

جدول رقم (01):هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي (2009-2015)

الوحدة :مليون اورو

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية والحيوانات الحية	33	30	110	68	102	81	60
المشروبات والتبغ	3	3	5	2	2	3	3
المواد الخام	36	83	99	116	73	69	63
وقود معدني زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	17047	20328	27173	32023	31341	28478	19647
مواد حيوانية ونباتية و الزيوت و الدهون	0	0	2	0	0	0	0
المواد الكيميائية و مواد ذات الصلة	190	284	316	421	300	687	814
السلع المصنعة	57	115	87	56	44	41	37
الالات والمعدات ووسائل النقل	33	47	43	62	44	38	56
اشياء مصنعة اخرى	4	4	4	7	6	3	6
السلع والمعاملات	10	10	10	9	4	8	6
مواد اخرى	0	171	0	0	5	49	16
المجموع	17411	21075	27850	32764	31920	29458	20708

Source: préparé par le chercheur, selon European Commission, Directorate-General for Trade,2013,2015pp5,5

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان أداء الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي خلال الفترة(2009 - 2015)فانه يوجد زيادة ملحوظة في قيمة صادرات الوقود المعدني من 17047 مليون اورو عام 2009 الى 32023 مليون اورو عام 2013 ثم تناقصت هذه القيمة الى غاية 19647 مليون اورو عام 2015 وهذا راجع لتراجع اسعار البترول وكذا الازمة المالية التي تعاني منها الدول الاوروبية .

جدول رقم (02): التركيب السلعي للصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي (2009-2015) (النسبة المئوية)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية والحيوانات الحية	0,19	0,14	0,39	0,21	0,32	0,27	0,29
المشروبات والتبغ	0,02	0,01	0,02	0,01	0,01	0,01	0,01
المواد الخام	0,21	0,39	0,36	0,35	0,23	0,23	0,30

وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	97,91	96,46	97,57	97,74	98,19	96,67	94,88
مواد حيوانية ونباتية و الزيوت و الدهون	0,00	0,00	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00
المواد الكيميائية و مواد ذات الصلة	1,09	1,35	1,13	1,28	0,94	2,33	3,93
السلع المصنعة	0,33	0,55	0,31	0,17	0,14	0,14	0,18
الالات والمعدات ووسائل النقل	0,19	0,22	0,15	0,19	0,14	0,13	0,27
اشياء مصنعة اخرى	0,02	0,02	0,01	0,02	0,02	0,01	0,03
السلع والمعاملات	0,06	0,05	0,04	0,03	0,01	0,03	0,03
مواد اخرى	0,00	0,81	0,00	0,00	0,02	0,17	0,08
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01)

أما بالنسبة للتركيب الهيكلي للصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي تمثل في المواد الطاقوية وذلك بنسبة تتراوح ما بين 94.88% و 98.19% خلال السنوات من عام 2009 حتى عام 2015 ، وذلك راجع لتميز الصادرات الجزائرية بأحادية الانتاج ،اذ تحتل المحروقات صدارة الترتيب من السلع المصدرة ، اما الصادرات الاخرى خارج المحروقات فهي نسب هامشية.

3. اهم زبائن الجزائر من الاتحاد الاوروبي

لمعرفة انعكاسات ازمة الديون السيادية الاوروبية على صادرات الجزائر نعرج في البداية لمعرفة اهم الزبائن الجزائر من الاتحاد الاوروبي :

الجدول رقم (03): أهم دول الاتحاد الاوروبي المستوردة من الجزائر(2006-2015)نسبة مئوية

الزبون	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيطاليا	17.1	13.2	15.7	12.6	15.4	14.2	16	13.5	13.2	16.32
إسبانيا	11	8.9	11.5	11.9	10.4	9.8	10.9	15.7	15.2	17.37
فرنسا	8.4	6.8	8	9.8	6.6	14.2	8.5	9.7	11.0	13.02
بريطانيا	3	2.6	2.8	2.5		3.4	5.1	10.8	8.8	7.63
هولندا	5.2	7.5	7.8	7.2	7.3	8.9	7.3	7.1	8.1	6.04
بلجيكا	3.7	2.0	2.6	2.5	3.4	2.9	2.7	2.8	3.0	3.39
البرتغال	3.0	1.6	2.6	2.1	1.8	2.5	2.4	2.3	2.8	2.67
المجموع	51,4	42,6	51	48.6	47.2	48.9	52.9	61.9	62.1	66.44

N° 194/2015série E ;statistiques Source: préparé par le chercheur, selon collection statistique économiques N°84 (2004-2014) tab43, office National des statistiques d'Algérie–octobre 2015, Année2015 statistiques du commerce extérieur de l'Algérie

من خلال الجدول اعلاه يتبين أن الزبائن الرئيسيون من الاتحاد الاوروبي للجزائر تمثلوا في كل من ايطاليا و اسبانيا وفرنسا و بريطانيا وهولاندا وبلجيكا و البرتغال بحصة اجمالية تراوحت ما بين (47.2 %و66.44 %)من اجمالي صادرات الجزائر ،اي اكثر من نصف صادرات الجزائر نحو هذه السبعة دول من الاتحاد الاوروبي الامر الذي يبين قوة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وهذه الدول السابقة التي سبق ذكرها .

كما حافظت ايطاليا على المرتبة الاولى كأهم زبون للجزائر وذلك من سنة 2006 الى غاية سنة 2013 ،ولكن تراجعت الى المرتبة الثانية في 2013 و2014 لتحتل مكانها اسبانيا في المرتبة الاولى بنسبة15.7 أما في 2015 ارتفعت حصة ايطاليا الا ان حصة اسبانيا ارتفعت ايضا لتحافظ هذه الاخيرة على المركز الاول، ويرجع هذا التراجع لازمة الديون في منطقة الاورو حيث كانت ايطاليا من بين الدول التي تعاني من هذه الازمة وما نجم عن هذه الاخيرة من تدابير التقشف التي اتخذتها الدول الاوروبية للسيطرة على عجز الموازنة وهذه التدابير تسببت في انخفاض الطلب على الصادرات الجزائرية مما جعل حصة ايطاليا تنخفض من 17.1سنة 2006 الى 13.5 سنة 2013.

ثانيا : تحليل تطور الصادرات الجزائرية قبل وبعد ازمة الديون السيادية

من خلال التحليل التالي يمكننا معرفة مدى انعكاس الازمة المالية الاوروبية على حجم الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي وذلك بمعرفة حجم هذه الصادرات نحو الاتحاد الاوروبي واذا كان اتجاهات هذه الصادرات تغيرت بعد ازمة الديون السيادية التي تعاني منها دول الاتحاد الاوروبي وايضا حصة هذا الاخير في الصادرات الجزائرية مقابل الزبائن الاخرين للجزائر وذلك كما يلي :

الجدول رقم (4):صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي لفترة (2006-2015)

الوحدة :مليون دولار

2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
28 750	26 833	41 246	23 186	28 009	37 307	39 797	41 277	40378	25801

المصدر: احصائيات التجارة الخارجية الجزائرية فترة (2005-2015)،وزارة المالية المديرية العامة للجمارك

الشكل رقم (1):صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي لفترة (2006-2015)

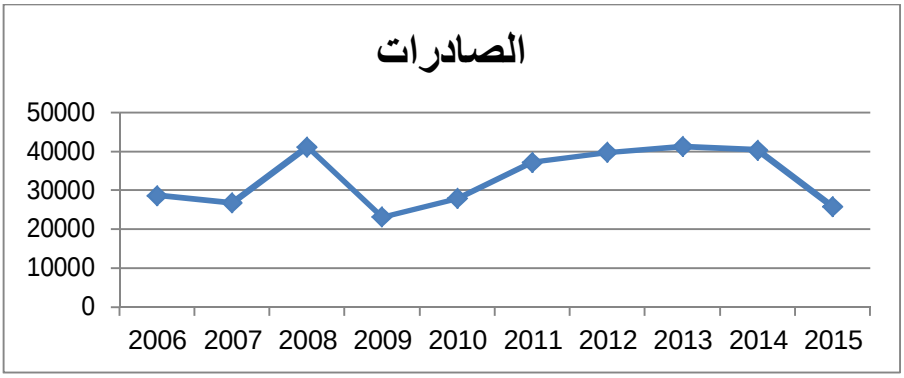

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4)

من خلال الجدول أعلاه وكذا المنحنى البياني يتبين أن حجم الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي عرف تغير خلال الفترة من 2006 الى 2015 ما بين الانخفاض و الارتفاع حيث انه في عام 2006 كانت قيمة الصادرات 28750 مليون دولار لتنخفض بنسبة ضئيلة عام 2007 الى 26833 مليون دولار ثم ارتفعت لتبلغ اعلى نسبة لها في 2008 بقيمة 41246 مليون دولار ،وثم عادت وانخفضت في 2009 الى ادنى قيمة لها 23186 مليون دولار وهذا نتيجة تأثر الاقتصاد الاوروبي بالأزمة المالية العالمية 2008، ثم ارتفعت تدريجيا الى ان وصلت في عام 2013 الى 41277 مليون دولار ثم انخفضت بصورة واضحة في عام 2015 الى 25801 مليون دولار ويرجع ذلك للازمة المالية التي تعيشها دول منطقة الاورو .

دراسة تحليلية لانعكاسات الازمة المالية الاوروبية 2010 على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوروبي

كما سنوضح من خلال الجدول التالي حصة الاتحاد الاوروبي من الصادرات الجزائرية مقابل دول المناطق الجغرافية الاخرى و معرفة التغير الحاصل في مراكزهم وذلك قبل وبعد الازمة كما يلي :

الجدول رقم (5): هيكل صادرات الجزائر للفترة (2006-2015) حسب التقسيم الجغرافي

الدول	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013	2014	2015	متوسط الفترة 2006/2015
الاتحاد الاوروبي	52,6	44,6	52	51,3	49,09	50,8	63,53	66,32	68,28	55,39
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	37,6	42,20	36,1	33,9	35,54	32,7	18,79	16,99	14,36	29,80
اسيا	3,28	6,66	4,75	7,35	7,15	7,03	7,23	8,31	6,78	6,50
دول امريكا الجنوبية	4,39	4,31	3,63	4,07	4,59	5,81	4,94	1,94	4,17	4,21
الدول المغاربية	0,94	1,26	2,05	1,9	2,25	2,16	4,06	5,03	4,25	2,66
الدول العربية	1,08	0,80	1,01	1,25	1,22	1,10	1,23	1,06	1,66	1,16
الدول الافريقية	0,03	0,07	0,46	0,21	0,14	0,2	0,14	0,18	0,24	0,19
الدول الاوروبية الاخرى	0,01	0,01	0,01	0,02	0,02	0,14	0,08	0,16	0,1	0,06
اوقيانوسيا	0,00	0,09	0,00	0,00	0,00	0,06	0,00	0,00	0,15	0,03
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات التجارة الخارجية الجزائرية فترة (2005-2015)،وزارة المالية المديرية العامة للجمارك

من خلال الجدول اعلاه و المتمثل في التقسيم الجغرافي لزبائن الجزائر للفترة من 2006 الى 2015 يتبين أن الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر الشريك التجاري الرئيسي للجزائر يحتل المرتبة الاولى في الصادرات الجزائرية وذلك بحصة 55.39% لمتوسط هذه الفترة وتأتي دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية بحصة 29.80% لنفس الفترة ثم تليها دول اسيا بالمرتبة الثالثة بحصة 6.5 % ثم في المرتبة الرابعة الولايات المتحدة الامريكية بحصة 4.21 % ،وتحتل الدول المغاربية المرتبة الخامسة بحصة 2.66 % ،أما باقي المناطق فحصتها في الصادرات الجزائرية تعتبر منخفضة جدا.

وعليه فانه لم يحدث تغير في مراكز الشركاء التجاريين الرئيسيين ،إلا أنه حدث تغير طفيف لحصصهم في الصادرات الجزائرية خلال فترة (2006-2015)، حيث تراجعت حصة الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي من 52.6 %عام 2006 الى 44.6 %عام 2007 ثم ارتفعت الى 52% في عام 2008 لتنخفض تدريجيا الى 49.09 %عام 2010 ثم ارتفعت لتصل الى اعلى مستوى لها في 2015 حيث استحوذ الاتحاد الاوروبي على معظم الصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 68.28%.

النتائج و التوصيات:

وعليه ومن خلال التحاليل السابقة نخلص الى ما يلي :

- يعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الاول للجزائر، فهو يستأثر بأكثر من نصف المبادلات التجارية مقارنة ببقية بلدان العالم وترتفع هذه النسبة الى 68 بالمئة في جانب الصادرات ، وهذا الارتباط يجعل الجزائر تتأثر باي تقلبات اقتصادية تمس هذا الاتحاد الاوروبي ،وبالتالي معاناة هذا الاخير حاليا من ازمة الديون السيادية انعكست سلبا على صادرات الجزائر نحوه وهذا راجع الى تباطؤ النمو وكذا تراجع الطلب في منطقة الاورو نتيجة الازمة وخاصة الطلب على النفط الامر الذي ساهم الى تراجع الصادرات في الاقتصادات المنتجة له والتي من بينها الجزائر حيث تتمثل جل صادراتها في المحروقات كما ذكرنا سابقا

- و لم يكن هذا التأثير مباشرة بعد حدوث الازمة الاوروبية حيث ان الجزائر كانت من بين الدول المصدرة للنفط والتي عرفت انتعاشا محسوساً في اقتصادياتها في الفترة من 2011 الى غاية منتصف 2014 ولكن الانخفاض في الطلب الذي عاشته منطقة الاورو ساهم تدريجيا في خفض الطلب العالمي على النفط و بالتالي ادى الى تدهور اسعاره فادى هذا بدوره الى خلق ازمة اقتصادية لا تزال تعاني منها الجزائر وتسعى الى حلها بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وعليه نذكر بعض الاقتراحات من اجل ذلك كما يلي:

- يجب ان تخدم الشراكة الاورو جزائرية تطلعات الجزائر في ترقية صادراتها.
- ضرورة الاهتمام بجودة المنتج الجزائري ليكون منافس قوي للمنتج الاجنبي.
- يجب التركيز على القطاع الفلاحي بالاستغلال الامثل لخيرات الجزائر في هذا المجال.

المراجع

[1] حمد فواز الديلمي، احمد يوسف دودين، ادارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان، ط1، الاردن،2010، ص 13

[2] عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر ، الاردن ؛1999،ص200

[3] يوسف ابو فارة ،الازمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008،دار وائل، ط1، الاردن،2015، ص 37 ،38

[4]علي عبد الفتاح أبو شرار ،الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة احداثها اسبابها تداعياتها ، دار وائل، الاردن، 2011، ص36 ،37

[5]يوسف عبد الله القصير، الازمة المالية بين الماضي و الحاضر ،دراسة تاريخية ، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة ،المجلس الوطني للإعلام، ط1 ، 2011، ، ص 95

[6]محمد سعيد محمد الرملاوي، الازمة الاقتصادية العالمية انذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الاسلامية ،مصر، دار الفكر الجامعي، 2011، ص 27

[7]كمال رزيق ،عبد السلام عقون، سياسات ادارة الازمة المالية العالمية ،مكتبة المجتمع العربي، ط1، الاردن، ص 26

[8]حمد فواز الديلمي ،احمد يوسف دودين ،مرجع سبق ذكره، ص 14، 15

[9]عبد الكريم شنجار العيساوي ،عبد المهدي رحيم العويدي ،السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية و المالية ، ،دار صفاء، ط1 ،عمان، 2014 ،ص183

[10]يوسف ابو فارة ،مرجع سبق ذكره ،ص 52

[11] الديون السيادية ،موسوعة الجزيرة،2011/04/08متوفر على الموقع: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy شوهد بتاريخ: 2016/08/20

[12] محمد ابراهيم السقا ،ما هي الديون السيادية ،الفا بيتا،2010/05/13 متوفر على الموقع : http://alphabeta.argaam.com/article/detail/14786 شوهد بتاريخ2016/08/20

[13] وليد ابو سليمان ،ما هي الديون السيادية؟ ،العربي الجديد ،الاثنين 2015/01/05، متوفر على الموقع : https://www.alaraby.co.uk/supplements شوهد بتاريخ :2016/08/20

[14] محمد ابراهيم السقا، مرجع سبق ذكره

[15] الأزمة اليونانية : خطر يهدد اقتصاد العالم،جريدة المستقبل ،الكويت ،30-06-2015 ، متوفر على الموقع : http://almustagbal.com/content/page/1 شوهد بتاريخ :2016/08/20

[16] تداعيات الازمة اليونانية ،حزب التحرير ،2015/03/28، متوفر على الموقع :-www.hizb-ut tahrir.org/index.php/AR/tshow/2788/ شوهد بتاريخ :2016/08/20

[17] علي عبد الفتاح أبو شرار ،مرجع سبق ذكره ،ص 194

[18] محمد العمران ،ازمة الديون السيادية ،بتاريخ 2010/06/23 ، الفا بيتا ،متوفرعلى الموقع : http://alphabeta.argaam.com/article/detail/17356/ شوهد بتاريخ :2016/08/20

[19] علي عبد الفتاح ابو شرار ، أبو شرار ،مرجع سبق ذكره ،ص 194

[20] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية والاوروبية، تقرير اقتصادي اصدار سنوي العدد 19 لعام2011، مركز البحوث والدراسات، جانفي 2012 متوفر على الموقع : http://www.chamber.sa/mainpage/ChamberServices شوهد يوم: 2016/12/12

[21] يوسف ابو فارة ،مرجع سبق ذكره ،ص 383

22 آلية الاستقرار الأوروبية أداة الإنقاذ المستقبلية لـ «اليورو»، 13 سبتمبر 2012 العدد 6912،الاقتصادية ، متوفر على الموقع : http://www.aleqt.com/2012/09/13/article_692335.html شوهد بتاريخ: 2016/08/20.

[23] تحليل إخباري: اصلاح الحوكمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي يواجه مأزقا ، شينخوا ،2010/09/16، متوفرعلى الموقع: http://arabic.people.com.cn/31659/7142168.html شوهد يوم: 2016/08/20

[24] اتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992،وهو يضم كل من عضاء إسبانيا - إستونيا - ألمانيا - ايرلندا - إيطاليا - البرتغال - بلجيكا - بولندا - جمهورية التشيك- الدنمارك - سلوفاكيا - سلوفينيا - السويد - فرنسا فنلندا - قبرص - لاتفيا - لوكسمبورغ - ليتوانيا - مالطا - رومانيا - بلغاريا - المجر - المملكة المتحدة - النمسا - هولندا - اليونان - كرواتيا.